

توجه الجزائر نحو مراجعة النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي.

Algeria's orientation towards reviewing the financial accounting system in light of the developments of international standards of accounting and financial reporting.

ريان بن عباس¹، خالد مسيف^{2*}

¹ جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، r.benabbes@univ-soukahras.dz

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، khaled_mecif@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 02-02-2022 تاريخ التقييم: 12-02-2022 تاريخ القبول: 05-04-2022

Abstract

This study aimed to shed light on the extent to which the Algerian financial accounting system SCF keeps pace with the international standards for accounting and financial reporting IAS/IFRS, being inspired by them. SPSS . program

The study concluded that there is a knowledge gap between the Algerian financial accounting system and the international standards for accounting and financial disclosure in its modern version for the year 2021, and that its applications were narrow in many areas compared to the general objectives of international standards.

Keywords: the financial accounting system, International accounting standards and financial reporting, the extent of keeping up, the knowledge gap.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF للمعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي IAS/IFRS وذلك كونه مستوحى منها، من أجل الإجابة على هاته الإشكالية، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الاستنباطي، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على الاستبيان لمعالجة و تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. وخلصت الدراسة إلى أن هناك فجوة معرفية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي في نسختها الحديثة لسنة 2021، كما أن تطبيقاته كانت ضيقة في العديد من المجالات مقارنة بأهداف العامة للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي، مدى المواكبة، الفجوة المعرفية.

المؤلف المراسل: د. خالد مسيف: khaled_mecif@yahoo.fr

1. مقدمة:

شهدت المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالي IAS/IFRS تغيرات ملحوظة في الآونة الأخيرة، حيث يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB منذ نشأته إلى إعدادها وتطويرها-لتواكب تطور البيئة التكنولوجية والاقتصادية على المستوى الدولي، وفي ظل تدويل الشركات، وتطور التجارة الدولية، وعولمة الأسواق المالية زادت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية.

وتسعى الهيئات والمنظمات المالية في شتى الدول لتوحيد المبادئ والقواعد المحاسبية بغية الوصول إلى نظام محاسبي مقبول على المستوى الدولي، وهذا ما قامت به الجزائر بإصدارها للنظام المحاسبي المالي SCF سنة 2007، والمستوحى من المعايير الدولية في نسختها لسنة 2004.

وبعد 12 سنة من التطبيق، ظهرت عدة أوجه قصور، من جهة، بسبب خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية، والتطور الذي شهدته المعايير الدولية منذ 2004 إلى اليوم من جهة أخرى، فأصبح من الضروري مراجعته وتطويره بما يتماشى مع احتياجات مستعملي القوائم المالية وكذا مواكبة التطور المتسارع الذي تشهده المحاسبة على المستوى الدولي.

الإشكالية: مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لديناميكية المعايير الدولية للإبلاغ المالي؟

الأسئلة الفرعية: من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى أسئلة فرعية:

- على من تقع مسؤولية تحيين ومتابعة تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- ما هي أساسيات تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي؟
- ما هي نقاط التقاطع ونقاط الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي؟

الفرضيات: سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- تقع مسؤولية تحيين ومتابعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على المجلس الوطني للمحاسبة.
- يركز تطوير وإصدار المعايير الدولية للإبلاغ المالي الجديدة على تغير بيئة الاستثمار الدولية.
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي في نقاط عديدة ويختلفان في أخرى.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين، المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة الجوانب النظرية للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وفي الجزء التطبيقي تم الاعتماد على

استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة والتي تم تحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V22، من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة.

2. النظام المحاسبي المالي

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى تبنيه وتعريفه والإطار القانوني له، والموقف الجزائري من إطار التوحيد المحاسبي.

1.2 تبني نظام المحاسبة المالي الجديد (SCF)

المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، الهيئة الرسمية لوضع المعايير المحاسبية تحت إشراف وزارة المالية، في أول محاولة لإصلاح المحاسبة أوكل العمل إلى مجموعة من الخبراء الجزائريين (لجنة PCN)، لتكليفهم بعد ذلك في محاولة ثانية، لمنظمة أجنبية. بدأت لجنة المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) عملها في عام 1998 (CNC, 2000)، واختارت خيار مراجعة (PCN) دون استبدالها. توقف عمل لجنة (PCN) في نهاية عام 2000 وكانت مهمة الإصلاح المحاسبي موضوع دعوة دولية لتقديم عطاءات. فاز الكونسورتيوم الفرنسي بهذه الدعوة (المجلس الوطني للمحاسبة، المجلس الأعلى لنقابة المحاسبين القانونيين، الشركة الوطنية لمراجعي الحسابات)، بتمويل من البنك الدولي. وقد تم قطع هذا الأخير بسبب عدم احترام المواعيد النهائية وتأخر العمل عن موعده (bouraoui, 2017).

بعد دراسة المخطط المحاسبي الوطني، قدمت مجموعة العمل للمجموعة الفرنسية تقريرًا يقر المرحلة الأولى: تشخيص (PCN) واقترح ثلاثة سيناريوهات محتملة للإصلاح (bouraoui, 2017):

السيناريو الأول: تعديلات بسيطة في (PCN)؛

السيناريو الثاني: تكيف (PCN) والانفتاح على الحلول الدولية؛

السيناريو الثالث: تطوير نظام محاسبة وفق معايير المحاسبة الدولية.

احتفظت وزارة المالية، من خلال المجلس الوطني للمحاسبة، بالسيناريو الثالث: نظام محاسبة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية كتوجه للعمل المتعلق بنظام المحاسبة الجزائري الجديد. يشكل اختيار CNC الجزائرية انعكاسًا مقارنة بالخيار الذي تختاره لجنة PCN. يمكن تفسير هذا الاختيار من خلال تأثير المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، لأن الأخيرة توصي بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للبلدان التي تستخدم مواردها؛ صدر قانون تأسيس اللجنة العليا لشؤون اللاجئين في عام 2007 وصدرت مراسيمه وأوامره في عام 2008 ودخل المجلس حيز التنفيذ في عام 2010.

2.2 تعريف النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وتم الشروع في تطبيقه بداية من 01 جانفي 2010 على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. وربط القانون 07-11 من خلال مادته الأولى النظام المحاسبي المالي بالمحاسبة المالية، والتي عرفها بأنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات عديدة، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأدائه، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". (الجريدة، 2007)

وحسب المادة 04 من نفس القانون يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بنص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثني الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية (عنون و بصاشي، 2021).

3.2 الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي الجزائري

يحكم المجلس الجزائري للرقابة المالية مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية وكذلك المذكرات والآراء المنهجية للمجلس الوطني الجزائري للمحاسبة (CNC) (khouatra, 2018) :

- القانون رقم 07-11 المؤرخ 25 نوفمبر 2007 بشأن نظام المحاسبة المالية.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 بشأن تنفيذ أحكام القانون المشار إليه.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 7 أبريل 2009 بشأن شروط وأحكام مسك الحسابات باستخدام أنظمة الكمبيوتر.

- الأمر رقم 71 المؤرخ 26 تموز / يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى وعرض البيانات المالية بالإضافة إلى تسمية الحسابات وقواعد تشغيلها.

- الأمر رقم 72 تاريخ 26/7/2008 المتعلق بالمحاسبة المبسطة.

4.2 الموقف الجزائري في إطار التوحيد المحاسبي

كان التوحيد القياسي، في هذه المرحلة، مقصوراً على اقتراح خطة تفصيلية للحسابات، فقد نقل فلسفة محاسبية معينة تتوافق مع النموذج القاري بدلاً من النموذج الأنجلو ساكسوني.

ثم مر توحيد المحاسبة في الجزائر بمرحلة تنسيق خطط المحاسبة القطاعية على المستوى الوطني. في منتصف الثمانينيات، تم إنشاء CSC في المجلس الأعلى لتقنية المحاسبة (CSTC). وبصفته "عامل تطبيع جديد"، فقد وضع BBRI أربعة مخططات قطاعية للحسابات: للزراعة والسياحة والبناء والتأمين.

خلال فترة تطبيق PCN والتغييرات المختلفة التي حدثت على المستويين الدولي والمحلي (فتح الحدود أمام رأس المال الأجنبي، وظهور قطاع خاص كبير، وإنشاء سوق مالية) في إطار كان تطوره بطيئاً. أجبرت ضغوط المنظمات الدولية لمواءمة المحاسبة العالمية الجزائر على إعادة تحديد الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة المالية. يمر بمرحلة انتقالية هدفها المعلن هو تقريب PCN من 1975 IAS / IFRS

اخترت الجزائر اعتماد نظام محاسبة مالي متوافق مع معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS. إنه تغيير جذري في فلسفة المحاسبة بالانتقال من مخطط الحسابات الوطني إلى النظام المرجعي IAS IFRS (chaala, 2018).

3. مجلس معايير المحاسبة الدولية

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق ببنية مجلس معايير المحاسبة الدولية وأهدافه.

1.3 بنية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

مجلس معايير المحاسبة الدولية (الذي خلف IASC - لجنة معايير المحاسبة الدولية - منذ 1 أبريل 2001) هو هيئة خاصة ومستقلة لمعايير المحاسبة الدولية. مقرها في لندن. يتم وضعها تحت إشراف IASCF (مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية)، وهي مسؤولة بشكل خاص عن ضمان تمويلها وتعيين أعضائها. تم إنشاء هذه المنظمة الخاصة في عام 1973 من قبل شريك في شركة تدقيق أنجلو ساكسونية كبيرة لتنسيق المحاسبة على نطاق عالمي بفضل المعايير المقترحة للولايات. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة، التي تعتبر أن معاييرها هي الأفضل والأكثر اكتمالاً، لم توافق على اتباع معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية. هذا لم يمنع القوة الأمريكية، من خلال نفوذها في النخب الحاكمة في العديد من البلدان، من إلهام معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية (onecc conseil regional centre).

2.3 أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق الأهداف التالية (onecc conseil regional centre)، (obert, 2013):

. تطوير معايير المحاسبة الدولية المعروفة باسم IFRS (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) منذ 1 أبريل 2001. تلك المنشورة قبل هذا التاريخ تسمى IAS (معايير المحاسبة الدولية)؛
 . الموافقة على التفسيرات التي أعدتها IFRIC (لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية) تسمى SIC أو IFRIC.

. ترقية استعمال وتعميم هذه المعايير على المستوى الدولي؛

. ترقية وتسهيل تبني المعايير المحاسبية الدولية وتفسيراتها، من خلال العمل على التقريب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية، للإيجاد حلول عالية الجودة.
 . الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مختلف أحجام وأنواع المؤسسات.

3.3 أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

تتجلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق المزايا التالية (عيادي، 2016):

- تتماشى مع متطلبات العولمة وتخدم أغراض الشركات المتعددة الجنسيات.
- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، كما أن التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين الخارجيين والمحليين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.
- ظهور شركات التأمين الخاصة والتي ترتبط بعضها بشركات عربية ودولية تطبق بعضها معايير محاسبية دولية أو تتعامل عادة مع شركات تطبق هذه المعايير.
- تحقيق الأهداف الضريبية بين الدول الأعضاء وتقلص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي.
- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وإجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية.

4. ركود النظام المحاسبي المالي في ظل التحديث المستمر لمعايير المحاسبة الدولية

منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير جديدة وتغيير وإلغاء أخرى موجودة من قبل، في حين اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية للنظام المحاسبي المالي المحلي فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى البناء الفكري، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يتخلف عن مواكبة التطورات والتوجيهات الحديثة للمحاسبة الدولية، ويعتبر هذا من أبرز عيوب واختلافات هذا النظام (cnc, 2022)

1.4 الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

فيما يلي نقدم الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية من IAS / IFRS ومعايير المحاسبة الجزائرية التي أدخلها نظام المحاسبة والمالية (SCF) (chachoua, 2020) :

- تحكم اللجنة العليا للإبلاغ المالي قانون محاسبة الشركات والتجار، بينما استحوذت معايير IFRS على مجال المعلومات المالية بشكل عام. تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أن يكون لها تطبيق أوسع.

- تحدد SCF بشكل أساسي المحاسبة من خلال مخطط الحسابات وأرقام الحسابات، وقواعد المحاسبة، وقد وسعت صلاحياتها تدريجياً لتشمل بيانات رد المعلومات. من ناحية أخرى، تتعامل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع المعلومات المالية من خلال التواصل مع المساهمين

والأسواق والأطراف الثالثة من أجل تحديد القواعد الموحدة للمحتوى والتقييم. توجههم موجه نحو المستثمر بشكل أساسي.

- تأتي اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل من السلطات العامة بينما يتم تحديد المعايير الدولية للإبلاغ المالي من قبل منظمات ذات طبيعة خاصة ومستقلة عن السلطات العامة والسياسية.

- يلعب قانون المحاسبة الجزائري أيضًا دورًا كبيرًا في الأساليب المحاسبية المستخدمة في شكل مستندات ومستندات محاسبية لتحديد ما سيكون النسخ في الحسابات. تحتفظ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ذات التأثير الأنجلوسكسوني، بشكل أساسي بجوهر العمليات لإدماجها في البيانات المالية. هذه هي الطريقة التي توجد بها مادة على ميزة الشكل في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- القواعد الضريبية، ولا سيما قواعد تحديد أسس ضريبة الدخل، لا تزال تحكم العديد من القواعد المحاسبية والطرق المستخدمة في الشركات الجزائرية لأن SCF تسمح ببعض الاستثناءات أو أن القواعد الضريبية تفرض محاسبة معينة تحت طائلة الحرمان من حقوق خصم الرسوم. يتعارض نهج IFRS تمامًا مع القواعد الضريبية لأنه يتم التعامل معها بشكل منفصل. يتم احتساب ضريبة الدخل خارج البيانات المالية والمحاسبة.

- تقدم معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS تغييرًا حقيقيًا للفكر مقارنة بالمحاسبة الجزائرية.

2.4 النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية من ناحية التحديث

في الجدول الموالي قمنا بحصر المعايير التي تم تحديثها منذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق:

الجدول 1: النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية من ناحية التحديث

رقم المعيار	اسم المعيار	سنة الإصدار	سنة آخر تعديل	النظام المحاسبي المالي
IAS 1	عرض القوائم المالية	1975	2014	1- التعليم رقم 2
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1975	2016	الصادرة بتاريخ
IAS 12	المحاسبة عن ضريبة الدخل	1979	2016	2009/10/29
IAS 16	المحاسبة عن الممتلكات والتجهيزات والمعدات	1982	2014	والمتضمنة للملاحظات المنهجية المتعلقة
IAS 19	المحاسبة عن منافع التعاقد	1983	2014	بالتطبيق الأول للنظام
IAS 27	القوائم المالية الموحدة	1989	2014	المحاسبي المالي، حيث

والانفرادية			وضحت طريقة معالجة جميع عناصر الكشوفات المالية.
IFRS 1	تبنى معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى	2004	2013
IFRS 3	اندماج الأعمال	2004	2019
IFRS 6	الكشف عن المصادر المعدنية وتقييمها	2004	-
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2007	2013
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	2006	-
IFRS 9	الأدوات المالية	2014	2018
IFRS 10	البيانات المالية الموحدة	2013	-
IFRS 11	الترتيبات التعاقدية	2013	-
IFRS 12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	2013	-
IFRS 13	القياس بالقيمة العادلة	2013	-
IFRS 14	الحسابات المؤجلة النظامية	2016	-
IFRS 15	إيرادات النشاطات العادية من العقود مع العملاء	2018	-
IFRS 16	عقود الإيجار	2019	-
IFRS 17	عقود التأمين	2019	-

المصدر: (فراس و بالرقى، 2020)، (بكيحل، 2021).

5. الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المحور قياس مدى تأثير مستجدات المعايير الدولية للمحاسبة على تحيين النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال استبيان وتحليل نتائجه ببرنامج SPSS V22.

1.5 مجتمع الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من المهنيين (محاسبين، محافضي حسابات وخبراء محاسبين) وأكاديميين، حيث تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قمنا بتوزيع استمارات وبعد تجميع استمارات الاستبيان قمنا بتبويب البيانات المتحصل عليها وتفرغها في برنامج SPSS V22، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول 2: إحصائيات متعلقة باستثمارات الاستبيان

النسبة %	التكرار	البيان
100%	80	عدد الاستثمارات الموزعة
81.25%	65	عدد الاستثمارات المسترجعة
3.75%	3	عدد الاستثمارات المفقودة أو المهملة
2.50%	2	عدد الاستثمارات الملغاة
75.00%	60	عدد الاستثمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

تم تحليل مخرجات الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي الذي نوضحه في الجدول التالي:

الجدول 3: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	4.20-5	3.41-4.2	2.61-3.4	1.81-2.6	1-1.80

2.5 ثبات الاستبيان:

لاختبار ثبات الاستبيان في هذه الدراسة تم استخدام معال ألفا كرونباخ Alpha Cronbach والذي بلغ 74.50% وهو أكبر من 60% وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسة الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول 4: الخصائص العامة للمستجوبين

الخصائص الديمغرافية	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	91.66%
	أنثى	8.33%
	المجموع	100%
العمر	أقل من 30 سنة	8.33%
	من 30 - 40 سنة	18.33%
	من 41 - 50 سنة	58.33%
	أكبر من 50 سنة	15.00%

المجموع	60	100%
المهنة	محافظ الحسابات	50.00%
	خبير محاسبي	13.33%
	محاسب	20%
	أكاديميين	16.66%
	المجموع	100%
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	16.66%
	من 5 إلى 15 سنة	40%
	أكثر من 15 سنة	43.33%
	المجموع	100%
المؤهل العلمي	ليسانس	41.66%
	ماجستير	25.00%
	دكتوراه	20.00%
	دراسات أخرى	13.33%
	المجموع	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

- الجنس: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الذكور بلغت 91.66% أكثر من نسبة الإناث التي قدرت بـ 8.33% ، وهذا لاهتمام فئة الذكور بالمهنة مقارنة مع الإناث.
- العمر: يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث يتبين أن 58.33% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 41-50 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، و 18.33% بلغت أعمارهم من 30-40 سنة، تليها أكبر من 50 سنة بلغت نسبتها 15%، وفي الأخير أقل من 30 سنة بنسبة تقدر بـ 8.33%.
- المهنة: من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة الحالية لأفراد عينة الدراسة، حيث كانت النسبة الكبيرة لمحافظي الحسابات بنسبة 50%، في حين كانت نسبة المحاسبين 20% ، أما الأكاديميين بنسبة 16.66%، وأخيرا الخبراء المحاسبين بنسبة 13.33%.

- الخبرة المهنية: وفقا للجدول السابق، نلاحظ أن الفئة الغالبة هي فئة أكثر من 15 سنة بنسبة 43.33%، لتأتي بعد ذلك فئة من 5 إلى 15 سنة بنسبة 40%، في النهاية فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 16.66%.
- المؤهل العلمي: من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث كانت النسبة الكبيرة لحاملي شهادة الليسانس بنسبة 41.66%، أما المتحصلين على شهادة الماجستير كانت النسبة 25%، أما المتحصلين على شهادة دكتوراه 20%، ودراسات أخرى قدرت النسبة بـ 13.33%.

3.5 تحليل محاور الاستبيان

المحور الأول: تقع مسؤولية تحيين ومتابعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على المجلس الوطني للمحاسبة

سنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة حول المحور الأول لمعرفة الاتجاه العام للإجابات من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: مقاييس النزعة المركزية الخاصة بعبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الاستجابة
المؤسسات الجزائرية والإطارات العاملة بها لم تهئ مسبقا من أجل ضمان حسن تطبيق النظام المحاسبي المالي	4.27	0.54	45.92	موافق
ضرورة انتماء أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة والهيئات المهنية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية لضمان التواصل بين المجلسين والحصول على الخبرة اللازمة	3.74	0.96	30.45	موافق بشدة
متابعة تطوير الدورات والأنظمة والأدوات في مجال المحاسبة الدولية، وإعداد مسودات الآراء المتعلقة بالمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لمحترفي توحيد المعايير المحاسبية	3.60	0.65	35.46	موافق بشدة

تعود الممارسين لمهنة المحاسبة على النموذج المحاسبي القديم نتج عنه صعوبة في التأقلم مع النظام الجديد	4.08	0.74	37.13	موافق
البيئة المحاسبية في الجزائر تعاني من غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي	4.15	0.41	50.19	موافق
المجلس الوطني للمحاسبة هو أكثر من مجرد سلطة معايير محاسبية، فهي أيضا هيئة تنظيمية وتدريبية لمهن المحاسبة	3.85	1.04	32.59	موافق
يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتنسيق وتجميع الأعمال المتعلقة بتوحيد المعايير المحاسبية	4.20	0.80	46.93	موافق
نتيجة المحور الأول	3.92	0.27	58.74	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المتوسط الحسابي يفوق المتوسط الحسابي الفرضي (3) وتتراوح القيم بين (3.60 و 4.27)، وهذا ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

بصفة عامة يمكن القول أن نتيجة المحور قدر متوسطها بـ(3.92)، كما يظهر من الجدول أن قيمة T دالة إحصائية وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى.

المحور الثاني : يركز تطوير وإصدار المعايير الدولية للإبلاغ المالي الجديدة على تغيير بيئة الاستثمار الدولية

سنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني لمعرفة الاتجاه العام للإجابات من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: مقاييس النزعة المركزية الخاصة بعبارات المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الاستجابة
المعايير الدولية للمحاسبة مرنة ويمكن تعديلها وتغييرها استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة	3.86	0.85	33.80	موافق بشدة

أدى الدور المتزايد للمنظرين في المحاسبة وتطوير احتياجات أصحاب المصلحة إلى مراجعة العديد من الإجراءات والممارسات من خلال تطوير معايير التقارير المالية	4.10	0.38	51.65	موافق
السعي إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية يتطلب تقليل البدائل المحاسبية وزيادة الاتساق في المعالجات المحاسبية	4.08	0.56	42.76	موافق
يتمثل الاتجاه الأخير لمجلس معايير المحاسبة الدولية في استخدام طريقة القيمة العادلة لقياس الأصول والخصوم بدلا من التكلفة التاريخية	3.87	0.94	32.87	موافق
أدى عدم وجود مبادئ ومتطلبات محاسبية مقبولة بشكل عام إلى إصدار معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.90	1.01	30.00	موافق
الأدوات المالية من أهم محاور التغيير في معايير المحاسبة الدولية بسبب أهميتها المتزايدة على المستويين العالمي والمحلي	4.11	0.49	47.13	موافق
نتيجة المحور الثاني	4.06	0.19	71.62	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المتوسط الحسابي يفوق المتوسط الحسابي الفرضي (3) وتتراوح القيم بين (3.86 و 4.11)، وهذا ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

بصفة عامة يمكن القول أن نتيجة المحور قدر متوسطها بـ(4.06)، كما يظهر من الجدول أن قيمة T دالة إحصائيا وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية.

المحور الثالث: يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي في نقاط عديدة ويختلفان في أخرى
سنقوم بتحليل إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث لمعرفة الاتجاه العام للإجابات من خلال الجدول التالي:

الجدول 7: مقاييس النزعة المركزية الخاصة بعبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الاستجابة
تأسيس لجنة وطنية متخصصة في تكيف النظام المحاسبي المالي على كل تغيير يحدث على المعايير المحاسبية المالية	4.30	0.70	40.06	موافق بشدة
تحويل نصوص أنظمة المحاسبة المالية إلى معايير وطنية بحيث يركز كل معيار على عنصر بدل من معالجة عنصر واحد في عدة نصوص	4.39	0.73	37.87	موافق
تحديث الإطار التشريعي المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي في المجال التجاري والجبايي	4.31	0.56	44.19	موافق
النظام المحاسبي المالي منذ تبنيه سنة 2004 ووضعه حيز التطبيق سنة 2010 لم يشهد أي تعديل أو إصدار بما يتماشى مع التطورات الحاصلة على معايير التقارير المالي الدولية	4.12	0.69	39.70	موافق
وضع معايير خاصة بالقطاعات المتخصصة تتضمن قواعد الاعتراف والتقييم والإفصاح	4.20	0.33	59.28	موافق
تبني معايير محاسبية متعلقة بالأدوات والأصول المالية الجارية وغير الجارية	4.61	0.35	55.62	موافق بشدة
النظام المحاسبي المالي أصبح لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية باحتوائه على معايير تم إلغاؤها أو تعديلها أو استبدالها	4.35	0.41	53.57	موافق
نتيجة المحور الثالث	4.20	0.28	62.84	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المتوسط الحسابي يفوق المتوسط الحسابي الفرضي (3) وتتراوح القيم بين (4.12 و 4.61)، وهذا ما يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

بصفة عامة يمكن القول أن نتيجة المحور قدر متوسطها بـ(4.20)، كما يظهر من الجدول أن قيمة T دالة إحصائية وعليه نثبت صحة الفرضية الثالثة.

6. الخاتمة

بعد إعداد ونشر نظام المحاسبة المالي بموجب القانون 07-11، صار من الضروري تقييمه ومراجعته، خاصة بما يتعلق بتوافقه مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية والتي أعد على أساس معاييرها الصادرة حتى سنة 2004، باعتبار أن هذه المعايير تخضع للمراجعة والتغيير باستمرار تماشياً مع الظروف الاقتصادية، بدون مسaire النظام المحاسبي المالي لذلك.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- أصبح النظام المحاسبي المالي غير متوافق مع معايير المحاسبة الدولية في ظل المستجدات التي تصدر عنها بعدما كان متوافق معه إلى حد كبير عند فترة إعداده.

- على النظام المحاسبي المالي إتباع تعديلات وتغييرات معايير المحاسبة الدولية الذي تم إعداده على أساسها.

- المجلس الوطني للمحاسبة هو المسؤول على تحيين النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تهيئة المؤسسات مسبقاً من أجل ضمان حسن تطبيق النظام المحاسبي المالي أو انتماء أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة والهيئات المهنية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- تغير بيئة الاستثمار الدولية من أساسيات تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

- تتميز المرجعية المحاسبية الدولية بالمرونة والدينامكية عكس المرجعية المحلية التي تتصف بالجمود منذ إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 لاحتوائه على معايير تم إلغاؤها أو تعديلها أو استبدالها.

Bibliographie

bouraoui, n. (2017). L'ALGÉRIE ET LES STRATÉGIES DE NORMALISATION COMPTABLE FACE AUX IAS/IFRS. *les cahiers du cread*, 33 (121).

- chaala, a. (2018). La réforme comptable algérienne : quelle convergence vers le référentiel comptable international IAS/IFRS ? *internatinal journal of business and economic strategy* , 7.
- chachoua, a. (2020). Le SCF et les normes comptables internationales : convergences et divergences. *revue algerienne deconomie et gestion* , 14 (01).
- CNC, C. (2000). evaluation de plan comptable national.
- cnc, c. (2022). *site de conseil national de copmtabilité*. Consulté le 04 05, 2022, sur www.cnc.dz.
- khouatra, d. (2018, octobre 22). L'intégration des normes comptables internationales IAS-IFRS dans les systèmes comptables francophones : cas du Système Comptable Financier algérien. france.
- obert, r. (2013). *Pratique des normes IFRS ; normes IFRS et US GAAP* (éd. 5). paris: dunod.
- onecc conseil regional centre, i. i. (s.d.). la normalisation comptable international ias ifrs et systeme comptable financier algerien.
- الجريدة ا. (2007). قانون 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي. الجزائر.
- بكحل, ع. (2021). متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري لتحقيق توافقه مع مستجدات المعايير المحاسبية الدولية. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*. (3) 15 ,
- عنون, ف & بصاشي, ه. (2021). متطلبات نجاح تحيين النظام المحاسبي المالي من خلال استطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين. *مجلة الأبحاث الاقتصادية*. (02) 16 ,
- عيادي, ع. ا. (2016). تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الإطار النظري للمحاسبة -مع الإشارة إلى الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجزائري. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*. (15)
- فراس م & بالرقي, ت. (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية رؤية تحليلية نقدية. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*. (01) 23 ,